

تطورات الموقف الدولي من القضية الجزائرية في اهتمامات صحيفة "العمل" التونسية (1962-1954)

Developments of the international position on the Algerian issue in the concerns of the Tunisian newspaper "Al-Amal" (1954-1962)

د. قشيش فتيحة

جامعة الجبالي بونعامة - خميس مليانة -

kechichefatih@gmail.com

الملخص:

معلومات المقال

يتناول هذا المقال تجاوب وتفاعل صحيفة "العمل" التونسية وهي الصحيفة الناطقة باسم الحزب الحر الدستوري التونسي، مع مختلف التطورات التي شهدتها المواقف الدولية من القضية الجزائرية (1954 - 1962)، حيث يبرز تتبعها لمواقف بعض الحكومات والشعوب والهيئات والمنظمات العربية والإسلامية، ومتابعتها لتطورات مواقف بعض الدول الشرقية والغربية من القضية الجزائرية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، وكذا اهتمامها برصد وتغطية مناقشات ومداولات القضية الجزائرية في أعلى وأكبر هيئة دولية في العالم وهي هيئة الأمم المتحدة.

تاريخ الارسال: 2020/11/20
تاريخ القبول: 2021/03/01

الكلمات المفتاحية:

القضية الجزائرية، صحيفة العمل، الجامعة العربية، هيئة الأمم المتحدة، الغرب الرأسمالي، الشرق الشيوعي.

Abstract :

Article info

This article deals with the response and interaction of the Tunisian newspaper, Al-Amal, which is the mouthpiece of the Tunisian Free Constitutional Party, with the various developments in international positions on the Algerian issue (1954-1962), highlighting its follow-up to the positions of some Arab and Islamic governments, peoples, bodies and organizations, and its follow-up to the developments of positions Some eastern and western countries are part of the Algerian issue, led by the United States of America and the Soviet Union, as well as their interest in monitoring and covering the discussions and deliberations of the Algerian issue in the highest and largest international body in the world, the United Nations.

Received 20/11/2020

Accepted 01/03/2021

Keywords:

The Algerian affair , Newspaper "Al-Amal", The Arab League, United Nations body , The capitalist west, The communist east .

1. مقدمة:

مما لا شك فيه أن النجاح الكبير والانتصار الساحق الذي حققته ثورة التحرير الجزائرية في صراعها ضد أكبر الدول الاستعمارية قوة، وأشدّها خطراً وفتكاً من حيث طبيعة الممارسات والأساليب التي اعتمدت عليها في استعمارها للجزائر، وهي فرنسا، لم يكن وليد العمليات العسكرية التي كان جيش التحرير الوطني يقودها ضد القوات الاستعمارية فحسب، بل ساهمت إلى جانب ذلك مجموعة من العوامل والظروف والوسائل والأساليب، التي بدونها لم تكن الثورة لتستطيع تحقيق ما حققته من إنجازات وإحراز ما أحرزته من انتصارات على جميع الأصعدة العسكرية والسياسية والدبلوماسية. ولعل من أهم الجوانب التي ساهمت في دعم القضية الجزائرية وخدمتها بشكل جلي لها تأييد وتضامن أغلب حكومات وشعوب العالم معها، هو سلاح الاعلام الذي أدى دوراً بارزاً وامتيزاً في اسماع صوتها للرأي العام العالمي، الذي عمل على تعبئته وتوجيهه نحو نصرتها والتضامن معها. لاسيما اعلام الدول العربية التي كانت سباقة في إعلان دعمها الكامل وتأييدها المطلق للثورة الجزائرية، وفي مقدمتها الشقيقة تونس التي تبنت صحافتها القضية الجزائرية منذ الانطلاقة الأولى للثورة، حيث لم تتأخر في إظهار مواقفها المؤيدة لها والمدافعة عنها، ولم تدخر أي جهد في سبيل ذلك، وقد كانت صحيفة "العمل"¹ وهي الصحيفة الناطقة باسم الحزب الحر الدستوري التونسي الحاكم في تونس، من أهم الصحف العربية والدولية التي اهتمت بمتابعة الأحداث والتطورات العسكرية الداخلية للثورة التحريرية، وحرصت على تتبع أنبائها السياسية والدبلوماسية خارجياً، سيما فيما تعلق بمستجدات وتطورات المواقف الدولية منها. فكيف تفاعلت وتجاوبت صحيفة "العمل" التونسية مع تطورات ومستجدات مختلف المواقف الاقليمية والدولية من القضية الجزائرية؟

2. إبراز "العمل" التونسية لتطورات مواقف الدول العربية، الافريقية والاسلامية الداعمة للقضية الجزائرية.

1.2 مواقف الدول العربية:

لم يكن لموضوع مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية صدى كبير على صفحات الجريدة موضوع الدراسة، مثلما كان ذلك مع باقي المواضيع المتعلقة بالثورة التحريرية، رغم ذلك حاولت هذه الصحيفة تزويد قرائها بلمحة مقتضبة عن مظاهر التجاوب والدعم الكبير الذي تلقته الثورة الجزائرية من أغلب حكومات وشعوب الدول العربية، سواء فيما تعلق بالمواقف الموحدة التي تبنتها هذه البلدان في إطار عضويتها بالجامعة العربية²، أو بالنسبة للمواقف الرسمية والشعبية التي اتخذت على مستوى كل بلد من هذه البلدان إزاء الثورة التحريرية.³

وفي إطار تغطيتها لهذا الموضوع نشرت جريدة العمل في عددها الصادر يوم 19 أفريل 1956، مقالا أبدت فيه اقتزارها واعتزازها الكبير بالقرار الذي خرجت به دول الجامعة العربية في دورتها المنعقدة سنة 1956، وهو اتفاقها ومصادقتها على مشروع المقاطعة الاقتصادية لفرنسا⁴، كما نوهت فيه بإقدام هذه الدول على مناصرة الشعب الجزائري في قضيته، وإصرارها على دعمه وتقديم يد العون له، رغم إدراكها للضرر الكبير الذي قد يلحق بمصالحها جراء قرار المقاطعة، كما دعت الجريدة في هذا المقال الدول الغربية إلى ضرورة العدول عن مواقفها الداعمة للسياسة الاستعمارية الفرنسية، والاقتراء بمواقف الدول العربية اتجاه القضية الجزائرية، لأن الحضارة الإنسانية التي تدعي الدول الغربية الدفاع عنها - حسب رأي الجريدة - لا تكون جديرة بالتمجيد إلا إذا بينت على القيم الإنسانية والقوى المادية في آن واحد، حيث قالت في هذا الشأن: «...كان قرار الجامعة العربية بإجماع أعضائها في المساندة المطلقة لشعب الجزائر، في كفاحه من أجل استقلاله، وكذا درس الدول العربية لمشروع مقاطعة فرنسا اقتصاديا من أجل الحرب التي تقوم بها في القطر الشقيق... كان هذا وذاك عنوانا جديدا على أن هذا الشرق المجيد، كان منذ الأزل مشرق النور ومهبط الوحي ومهد الديانات

تطورات الموقف الدولي من القضية الجزائرية في اهتمامات صحيفة

"العمل" التونسية (1954-1962)

ومايزال، كما كان ينبوع الفياض للفضائل البشرية السامية... إنّ الدول العربية لها مع فرنسا روابط ومصالح متبادلة، فهي ترضى أن تزدهر فيها من أجل عون هذا الشعب الضعيف، المناضل عن حقه في حياة العزة والكرامة وإنه لا يسعنا ونحن جزء من العالم العربي، إلا أن نعزز ونكبر هذا الموقف، وأن نهيب بالدول الغربية أن تأخذ منه درسا، فتتجرد عن قليل من أنانيتها الماكرة... فإن الحضارة البشرية لا تكون حليفة بالتمجيد إذا اعتمدت المادة المتحجرة فقط، فهي توحش واستبداد فقط لا غير...»⁵

ثم حاولت الجريدة وفي ذات المقال التصدي لبعض الدعايات الفرنسية التي كانت تفسر تضامن الدول العربية مع الشعب الجزائري في ثورته من أجل الحرية، برغبة هذه الدول في الحل محل فرنسا بالجزائر، وبرغبتها في تطبيق سياسة ملأ الفراغ التي كانت تتبعها الولايات المتحدة الأمريكية، فقالت في ردها على هذه الدعايات والقلقل: «...إن هذا التقرير حقيقة تاريخية واقعية، فما تستطيع فرنسا أن تدّعي أن الدول العربية حين تقرر مساندتها للجزائريين في حربهم من أجل حريتهم، إنما تفعل ذلك بقصد الحل محل فرنسا، كما تقول ذلك عن أمريكا لأنها تعلم، كما يعلم العالم أجمع أن أمريكا التي يقال عنها أنها عدوة الاستعمار ونصيرة الحرية، لا تقدم عونها لدولة ضعيفة مكافحة، إلا بعد أن تطرح ما ستقدمه مما ستغنمه فتجد بقية وفيرة ترضي أطماعها، وكذلك الحال بالنسبة لجميع الدول الغربية...»⁶

وفي مقال آخر وجهت الجريدة سهام نقدها للسياسة الاستعمارية الفرنسية المنتهجة في الجزائر، محملة إياها مسؤولية الموقف الذي اتخذته الجامعة العربية ضد فرنسا، لأن الاستعمار الفرنسي - حسب رأيها - هو الذي اضطر دول هذه الجامعة - وهي ذات العلاقة الطيبة مع فرنسا - إلى اتخاذ تلك المواقف المؤيدة للشعب الجزائري والمستنكرة للحرب القائمة ضده، كما حذّرت الجريدة - وفي ذات المقال - السلطات الاستعمارية من مغبة الاستمرار في سياسة التجاهل والعناد التي من شأنها أن تقطع علاقات فرنسا بالعديد من البلدان، حتى حلفائها لا يمكن أن يستمروا في تأييدها أمام الوضع الخطير الذي آلت إليه الأمور في الجزائر⁷، فقالت بهذا الخصوص: «...بدأت مناصرة الجامعة العربية للشعب الجزائري تأخذ شكلا عمليا بحركة مقاطعة فرنسا اقتصاديا، وهذه المقاطعة ظاهرة جديدة لها وقعها على سير الأحداث وتطورها، فالمناصرة لم تعد خطابية، بل أخذت تتكيف في صور عملية...وما كان ينبغي لفرنسا أن تصل بإصرار حكامها على نكران حق الجزائريين في الاستقلال، إلى ما وصلت إليه من تأليب الدول الصديقة لها على سياستها...إنّ استمرار الحرب في الجزائر من شأنه أن يفسد علاقات فرنسا بغيرها من الدول، حتى الولايات المتحدة الأمريكية، لا يعقل أن تستمر في التأييد تأييدا ملطقا للحكومة الفرنسية، والحرب الجزائرية تتطور تطورا خطيرا مهددا الأمن والسلام، ويخشى أن تتطور المشكلة إلى مشكلة دولية مثل مشكلة الهند الصينية أو أشد خطرا...»⁸

ثم راحت الجريدة بعد ذلك تنتقد غضب السلطات الاستعمارية الفرنسية وردود أفعالها الراضية لمواقف وقرارات الجامعة العربية تجاه القضية الجزائرية، فأوضحت بأن ما يجب أن يهتز له ضمير فرنسا وتستنكره وتدينه بشدة، ليس قرارات الجامعة العربية المؤيدة للثورة التحريرية والشعب الجزائري الأعزل، وإنما الحرب الضروس القائمة في الجزائر التي تحصد كل يوم أرواح الآلاف من الضحايا، قالت: «...إنّ ما قرّره الجامعة العربية من تأييد للجزائر في كفاحها، لا ينبغي أن يندهش له الفرنسيون، ولكن ما ينبغي أن يستنكروه هو هذه الحرب الضروس التي تدور رحاها في الجزائر، والتي يذهب ضحيتها كل يوم عدد كبير من أبناء الجزائر وأبناء فرنسا على السواء، وهي التي لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تحقق الحل المرضي للمشكلة الجزائرية، التي أصبحت أم المشاكل في فرنسا...»⁹

وفي ذات السياق أضافت بالقول أن تونس لا تنتظر أخذ الإذن من غيرها، لتعلن عن تأييدها الكامل للشعب الجزائري في كفاحه التحرري، اعتقادا منها أن هذا الأمر واجب مقدس، وحق من الحقوق التي يجب أن يطالب بها الجزائريون أشقاءهم المغاربة، فقالت في هذا الصدد: «...وإننا من جهتنا لم ننتظر غيرنا لنعلن تأييدنا للشعب

الجزائري المناضل، ولنعبّر عن أملنا في أن تحل مشكلة الجزائر بطريق التفاوض، مع المكافحين الذين يمثلون الشعب الجزائري، اعتقاداً منا أن ذلك واجبنا نحو قطر شقيق وأن في حل قضيته ضمان لاستقلالنا واستقلال المغرب، وضمن للأمن والسلام والتعاون الحر المثمر بين أقطار شمال إفريقيا...»¹⁰

كما حاولت الجريدة إبراز قضية الطلب الذي أودعته الجامعة العربية لدى مجلس الأمن الدولي سنة 1956¹¹ لإثارة القضية الجزائرية، حيث هلّلت ورحّبت بهذه المبادرة التي أقدمت عليها الدول العربية، واعتبرتها خطوة هامة يمكن أن يتخذ في شأنها القرار الإيجابي المرجو اتخاذه إزاء القضية الجزائرية، فقالت: «... قرّرت جامعة الدول العربية إثارة قضية الجزائر في مجلس الأمن وعسى أن يستمع هذا المجلس خلافاً لما تعودنا عليه، إلى هذا الطلب ويتخذ بشأنه القرار الإيجابي... إنّ هذا القرار له مغزاه، فإنه يؤكد عزم الدول العربية على مناصرة الشعب الجزائري في نضاله، وهذه الدول التي لم يمضي على تحريرها من الحكم الاستعماري طويل عهد، مخلصه كل الاخلاص في مقاومتها للاستعمار ومناصرتها للشعوب المهضومة، التي أثبتت بكفاحها وصبرها وتضحياتها جدارتها بالمناصرة والتأييد...»¹²

وفي مقال آخر تناولت الجريدة بالشرح والتحليل القرارات التي صادقت عليها اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في دورتها المنعقدة سنة 1958، فأشارت إلى تأكيد هذه الأخيرة على حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، واستنكارها لمشروع الدستور الفرنسي الذي نص على أن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا¹³، وكذا دعوتها الدول الأعضاء إلى ضرورة تقديم مساهمة مالية قدرها أربعة مليار فرنك للثورة الجزائرية، حيث قالت موضحة: «... ثم صادقت اللجنة على قرار يستنكر عزم فرنسا على إجراء الاستفتاء، ويستنكر السياسة التي تمعن فرنسا في انتهاجها، والتي جعلتها تعقد العزم على إجراء استفتاء عام حول مشروع الدستور، ويؤكد قرار الجامعة العربية أن الاستفتاء لن يقيد الجزائريين مع فرنسا، ولن يربطهم بها أبداً، وينادي القرار بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره وفقاً للمبادئ المتعارف عليها، التي أقرها ميثاق الأمم المتحدة، هذا ودعت اللجنة الدول الأعضاء إلى دفع مبالغ مساعدتها للوطنيين الجزائريين لعام 1958، والتي تقدر بأربعة مليارات من الفرنكات...»¹⁴

واصلت الجريدة متابعتها الإخبارية لتطورات ومستجدات المواقف العربية من القضية الجزائرية، حيث نشرت في عددها الصادر يوم 08 سبتمبر 1959 مقالا، عالجت فيه القرارات التي أصدرتها الجامعة العربية في دورتها المنعقدة سنة 1959 بخصوص ثورة التحرير الجزائرية، وفي هذا الإطار بينت الجريدة مطالبة تلك القرارات بفتح تحقيق أممي عن أوضاع الجزائريين في المحتشدات وإدانتها للمساعدات المقدمة لفرنسا من طرف دول الحلف الأطلسي، إضافة إلى دعوتها الدول الإفريقية والآسيوية إلى ضرورة الاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ودعم قضيتها، وقد بينت الجريدة ذلك بقولها: «... وصرّح ناطق باسم الجامعة العربية أن اللجنة السياسية درست بالخصوص حالة الأهالي المدنيين، وما يعانونه من جراء مواصلة الحرب في الجزائر، وقد وقع التعرض كذلك إلى المحتشدات التي تجمّع فيها مايزيد عن المليون نسمة من بينهم شيوخ ونساء وأطفال، وذكر مجلس الجامعة العربية بالمعاهدات التي وقّعت عليها فرنسا لحماية المدنيين من أخطار الحرب، وصادقت اللجنة في الختام على المقررات التالية:

- عرض الحالة بالمحتشدات على الأمم المتحدة وطلب إيفاد لجنة دولية لبحث الحالة في الجزائر.
- بذل الجهود الجماعية والفردية لدى الدول الاعضاء في الحلف الأطلسي، حتى توقف مساعداتها العسكرية لفرنسا.

- القيام بمساعي دبلوماسية لدى الدول الإفريقية والآسيوية قصد الاعتراف بالحكومة الجزائرية المؤقتة ومساندة القضية الجزائرية...»¹⁵

2.2 مواقف الدول الإفريقية:

تطورات الموقف الدولي من القضية الجزائرية في اهتمامات صحيفة

"العمل" التونسية (1954-1962)

حظي موضوع تطورات مواقف الدول الإفريقية من القضية الجزائرية هو الآخر ببعض الاهتمام من قبل الجريدة موضوع الدراسة، حيث تتبعت هذا الموضوع في العديد من العناوين الإخبارية، محاولة بذلك إبراز بعض مظاهر التضامن والتعاطف الواسع الذي حصلت عليه الثورة الجزائرية من بعض الشعوب والدول الإفريقية، والذي شمل مختلف المجالات السياسية والعسكرية، المادية والمعنوية وكان له أبلغ الأثر في النجاحات والانتصارات التي حققتها.¹⁶ وفي هذا الصدد كتبت الجريدة في أحد مقالاتها المنشورة في العدد الصادر بتاريخ 01 أبريل 1958 مبنية مظاهر التأييد والمساندة المطلقة التي حظي بها الشعب الجزائري في اليوم الذي أحيته شعوب القارة الإفريقية وهو يوم 31 مارس 1958 تضامنا مع قضيته. وقد أبدت الجريدة إعجابها الكبير، وكذا فخرها واعتزازها بهذا اليوم، الذي أقيمت فيه المظاهرات السلمية عبر مختلف دول القارة، منادية بوضع حد لحرب الإبادة الدائرة في الجزائر، كما أشادت الجريدة بالمبادرة التي قامت بها بعض الهيئات والمنظمات الإفريقية لصالح القضية الجزائرية، والتي تمثلت في فتح مشروع لجمع التبرعات والمساعدات المالية لدعم الثورة الجزائرية، حيث قالت الجريدة في هذا المضمار: «...أحييت شعوب إفريقيا يوم الجزائر ومن كل بلد إفريقي تعالت أصوات الملايين من البشر، هاتفة بحياة الجزائر، مجلة لكفاحها، منادية بنصرها على الاستعمار وجوره...ملايين من البشر رفعوا في صوت واحد كلمة الجزائر الحرة المكافحة، المعذبة، الظافرة في النهاية...وقد برز هذا التضامن الصادق في أروع مظاهره في البلدان الإفريقية، حيث أقيمت المظاهرات السلمية في كل مكان، ونادى المتظاهرون بوضع حد للحرب الدائرة في الجزائر، والتي تقدم طعنة لها أنفس بشرية بريئة لا ذنب لها عدا أنها أحببت الكفاح في سبيل تحرير بلادها من ربة الاستعمار... وقد انتظمت المظاهرات التضامنية وافتتحت الاككتبات لمساعدة الثورة الجزائرية بهذه المناسبة في جميع أنحاء القارة...»¹⁷

ومن جهة أخرى حاولت الجريدة تسليط الضوء على جانب من المساعي والجهود التي بذلتها البلدان الإفريقية في سبيل دعم القضية الجزائرية واسماع صوتها في المحافل الدولية، فراحت وتحت عنوان "مؤتمر أكرأ يوتي ثماره"، توضح بالشرح والتحليل أهم المكاسب التي حققتها الثورة الجزائرية في هذا المؤتمر¹⁸ الذي أوصى بضرورة قيام الدول الإفريقية بمساع دبلوماسية لكسب مزيد من التأييد للقضية الجزائرية، حيث شرعت بعض الدول الإفريقية المستقلة على إثره - حسب ما أكدته الجريدة - في إرسال بعثات حكومية نحو عواصم بعض البلدان التي لها وزنها في منظمة الأمم المتحدة، وذلك لتمهيد السبل أمام مناقشة تخدم القضية الجزائرية في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وقد قالت الجريدة بهذا الخصوص: «...شرعت دول إفريقيا المستقلة في القيام بمساعيها لكسب التأييد للقضية الجزائرية، فبدأت بعثات حكومية من هذه الدول تسير في طريقها نحو عواصم بعض الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة، وقد جاءت هذه المساعي نتيجة لقرارات اتخذت في مؤتمر أكرأ في ربيع هذا العام، عندما اجتمعت هذه البلدان لمناقشة المشاكل المشتركة فيما بينها...»¹⁹

كما حاولت الجريدة أن تبرز مخاوف السلطات الاستعمارية الفرنسية من هذه المبادرة التي أقدمت عليها الدول الإفريقية والتي قامت فيها بحملة دعائية واسعة لفائدة القضية الجزائرية في مناطق حساسة - حسب رأيها- كانت تمثل مصدر قوة ودعم للحكومة الفرنسية، فقالت في هذا الصدد: «... تخشى الحكومة الفرنسية أن تؤدي هذه البعثة، والنشرات التي ستوزعها في زياراتها المختلفة، والاتصالات الرسمية والمقابلات التي سيقوم بها أعضاء هذه البعثات، تخشى الحكومة الفرنسية من وراء ذلك، أن يتغير الميزان السياسي في هذه الدول لصالح المناضلين الجزائريين...»²⁰ وفي حرصها على تغطية مختلف الجهود المبذولة من طرف الدول الإفريقية في نطاق سعيها لتعزيز الاعانات المادية والمعنوية الموجهة للثورة الجزائرية، حاولت الجريدة أن تزود قرائها بالقرارات التي صادقت عليها اللجنة الإدارية لمؤتمر الشعوب الإفريقية المنعقد بتونس سنة 1960²¹ بخصوص قضية الجزائر، فبينت دعوة هذا المؤتمر إلى ضرورة إدخال مواقف التضامن الإفريقية مع هذه القضية ميدان التطبيق والفعالية، للوقوف في وجه حرب الإبادة التي تمارسها فرنسا في الجزائر، والتي اتخذت - حسب تعبيرها- أبعادا خطيرة، وأصبحت تهدد الأمن والسلم العالميين، كما أظهرت الجريدة تأكيد المؤتمر على تجديد المبادئ التي صادقت عليها الدول الإفريقية في مؤتمر أكرأ بخصوص ذات القضية، فقالت في هذا المضمار: «... إن اللجنة الدائمة للشعوب الإفريقية تجدد المبادئ التي صودق عليها في أكرأ، وتعتبر أنه من الحق الشرعي للشعب الجزائري أن يتمتع باستقلاله، وتطلب من حكومات الدول الإفريقية المستقلة إعانة فعالة في الميدان الصحي إلى كافة المكافحين الجزائريين، ونشاطا دبلوماسيا قويا بمناسبة الدورة القادمة لجمعية الأمم

المتحدة لفائدة القضية الجزائرية، وكذا الاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من طرف حكومات الدول الافريقية المستقلة، التي لم تعترف بها بعد، إضافة إلى التنديد بمشاركة الوحدات العسكرية الافريقية للجيش الفرنسي في حرب الجزائر، والمطالبة بنشاط دبلوماسي حازم إزاء الحكومة الفرنسية لتضع حدا لهذه المشاركة...»²²

كما يظهر اهتمام الجريدة برصد مواقف بلدان وشعوب القارة الافريقية من القضية الجزائرية في حرصها على إبراز صدق هذه القضية في الندوة التي عقدتها بلدان القارة بالعاصمة الليبيرية منروفيا²³، حيث قامت بتوضيح أهم المسائل التي ناقشتها هذه الندوة، وعلى رأسها مشروع التجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية، كما عبرت عن ابتهاجها وافتخارها بالمكاسب التي خرجت بها القضية الجزائرية من هذه الندوة، فقالت: «...وقد شرف الوفد التونسي بأن كلف بتقديم التقرير الخاص بالمشكلة الأولى وهي القضية الجزائرية، والمشروع الفرنسي الرامي إلى تججير القنبلة الذرية بالصحراء... إن أبرز نقطة في ندوة منروفيا تتمثل في اعتراف غينيا بالحكومة المؤقتة، وإن هذا الاعتراف يقيم الدليل على تضامن الشعب الغيني الشقيق مع الشعب الجزائري المكافح من أجل الاستقلال والكرامة، كما يقيم الدليل على تضامن جميع الشعوب الافريقية مع هذه القضية، وإنه ليطيب لنا بكل فخر أن نسجل توطيد روح التضامن الإفريقية...»²⁴

3.2. الدول الإسلامية:

كان اهتمام "العمل" برصد مواقف بقية دول العالم الإسلامي من القضية الجزائرية محدودا أيضا، حيث اكتفت بالإشارة إلى مواقف بعض البلدان الإسلامية كالهند وتركيا وباكستان، في حين أغفلت إبراز مواقف دول إسلامية أخرى كان لها دور مهم في دعم القضية الجزائرية والمساهمة في التعريف بها كإيران وأفغانستان وأندونيسيا التي يعود لها الفضل في طرح هذه القضية ولأول مرة في مؤتمر دولي، وهو مؤتمر باندونغ الذي انعقد بعاصمتها جकारتا في 25 أبريل 1955.²⁵

وبخصوص هذا الموضوع نشرت الجريدة في عددها الصادر يوم 25 ماي 1956 مقالا أشادت فيه بالموقف الذي تبناه الرئيس الهندي نهرو²⁶ من القضية الجزائرية والمتمثل في اقتراحه لمشروع يتكون من خمسة بنود لحل هذه القضية، كما أشارت إلى أهمية هذا المشروع في مضاعفة المساعي الدبلوماسية الرامية إلى حل مشكلة الجزائر، ووضع حد للحرب القائمة فيها، حيث قالت بهذا الخصوص: «... فقد قفزت هذه القضية في الميدان السياسي بما اتخذته رجل من رجال السياسة العالمية بشأنها من مواقف، وهو الرئيس نهرو، فقد وجه نداء في خمس نقاط يرمي إلى إقرار السلام في الجزائر الدامية. والرئيس نهرو ليس من الرجال الذين يتكلمون في الفضاء، فإن لكل كلمة يلفظ بها صدق في العالم شرقا وغربا، ويرجع له الفضل في حسم الكثير من قضايا الكفاح ضد الاستعمار في إفريقيا وآسيا... إن دعوة الرئيس والتي تضمنت هذه العناصر، سيكون لها أبلغ الأثر في الجزائر وفي الدوائر العالمية والتي سيتضاعف نشاطها للسعي لحل المشكلة الجزائرية على أفضل وجه، بما يقر السلام والطمأنينة في البلاد الشقيقة المجاورة، ويعيد لإخواننا الجزائريين حقهم المنصوب...»²⁷

وقد ثمنت الجريدة النقاط التي جاء بها هذا المشروع، الذي دعا من خلاله الرئيس نهرو كل من جيش التحرير الوطني والحكومة الفرنسية إلى ضرورة الوقف الفوري لأعمال العنف، وطالب هذه الأخيرة بضرورة الاعتراف بقومية الجزائر وشخصيتها والاعتراف بها كوطن لجميع سكانها، الذين يجب على هذه الحكومة أن تساوي بينهم في الحقوق والواجبات، كما أشارت الجريدة إلى دعوة نهرو من خلال مشروعه هذا طرفي النزاع إلى ضرورة الدخول في مفاوضات مباشرة وفق المبادئ والأسس التي نصت عليها الأمم المتحدة في هذا المجال، فأوضحت ذلك بقولها: «...احتلت أنباء الجزائر صفحات الصحف، بتقديم الزعيم الهندي نهرو بمشروع من خمسة نقاط لحل مشكلة الجزائر وبرنامجه في حل هذه القضية يتضمن النقاط التالية:

- قيام المسؤولين من الجانبين بإحداث جو تهدئة لفائدة عدم العنف.
- اعتراف الحكومة الفرنسية بذاتية الجزائر وكيانها.
- اعتراف من يهمهم الأمر بالتساوي بين مختلف الشعوب في الجزائر.
- الاعتراف بأن الجزائر وطن للجزائريين دون ميز في الجنس.

تطورات الموقف الدولي من القضية الجزائرية في اهتمامات صحيفة

"العمل" التونسية (1954-1962)

- الشروع في المفاوضات على الأسس المذكورة. ... ومما لا شك فيه أن الخطوة التي قام بها نهرو تعزز جانب الحق، وتوازّر دعوة الواعين لإنصاف الجزائريين، وإقرار السلام المنشود في القطر الشقيق المجاور، المنكوب بالبطش والقهر والعدوان...»²⁸

وإضافة إلى الهند حاولت الجريدة رصد مواقف بلدان إسلامية أخرى من القضية الجزائرية، فنشرت بعض المقالات التي حاولت من خلالها تسليط الضوء على الموقف التركي من هذه القضية²⁹، وقد راحت في أحد هذه المقالات تعبر عن سرورها وابتهاجها الكبير بانضمام تركيا إلى قافلة الدول المناصرة للثورة التحريرية، وذلك بعد إعلان رئيسها جمال غورسال³⁰ عن رغبته في التوسط لحل المشكلة الجزائرية، وتأكيد على تعاطف تركيا مع الشعب الجزائري وتأييدها لحقه في تقرير مصيره، كما ثمنت الجريدة وباركت هذه الخطوة التي أقدمت عليها تركيا، واعتبرتها مكسب للقضية الجزائرية، باعتبارها مبادرة صدرت عن دولة عضوة في الحلف الأطلسي، فقالت: «...أعلن الجنرال جمال غورسال رئيس الدولة التركية عن رغبته في التوسط لحل القضية الجزائرية، وأكد أن تركيا تعطف على المكافحين من أجل الحرية، وقال أنها ستؤيد في الأمم المتحدة حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره... إن هذه اللغة جديدة بدون شك في تركيا إذ لم نسمع مثلاً منذ بداية الثورة الجزائرية، بل لم نسمع مثلاً في قضايا أخرى خاضت فيها الشعوب معركة التحرير... إن هذه الخطوة من تركيا يجب تسجيلها بكامل الارتياح، لأنها صادرة عن دولة طالما أعرضت عن تأييد قضايا التحرر، وصادرة عن دولة خاصة، هي دولة عضوة في الحلف الأطلسي أي حليفة بالتالي لفرنسا، ومساهمة معها جنب إلى جنب في الحياة الدولية، فلم يردعها ذلك عن الإفصاح عن رأيها، وتوضيح موقفها أمام طول الحرب وانسداد الأفق...»³¹

ثم تستطرد الجريدة وفي ذات المقال مشيدة بهذا الموقف، ومشيرة إلى أنه من ثمار الفكرة الثورية التي بذرها مصطفى كمال أتاتورك³² في تركيا، فنقول: «... ولا بد أن نشيد هنا بالروح الجديدة، روح أصول ثورة أتاتورك... وإن ابتهاجنا بهذه العودة التركية إلى صعيد الشعوب المحبة للحرية والاستقلال، يتعاضد بقدر ما كنا في الماضي نغيب على تركيا تخاذلها وضعفها وإعراضها عن قضايا الحرية، وتنكرها لكفاح الشعوب، وخاصة الشعوب الإسلامية... والأمل - مع هذا - وطيد في أن نشهد تركيا تلمس بنفسها إستحالة الوساطة، فتجنح من العطف إلى التأييد الكامل لكفاح شعب لا يطلب من الدنيا، إلا إنصافه والاعتراف له بما اعترف لغيره، أي بالحرية وحق تقرير شؤونه بنفسه...»³³

وفي مقال آخر عبرت الجريدة عن ارتياحها الكبير لمبادرة أخرى صدرت عن الشعب التركي لصالح الثورة الجزائرية، وهي إحتفاؤه بالذكرى السادسة لاندلاعها، وذلك بإحياء أسبوع الجزائر في تركيا، وفي هذا المضمار أكدت الجريدة على أن الشعب التركي وحكومته سوف لن يقفا عند هاتين البادرتين فحسب، بل سيعيدان إلى تركيا وزنها السياسي، وهيبتها بمناصرة القضايا التحريرية التي كان النظام السابق³⁴ يمنع التدخل فيها، فقالت في هذا الشأن: «... بادرة تبعث على الارتياح تأتينا من تركيا وهي الثانية خلال هذه المدة القصيرة الماضية، فقد قرر الشعب التركي إقامة أسبوع الجزائر بمناسبة الذكرى السادسة للثورة الجزائرية... إننا نتأكد أكثر فأكثر من أن تركيا الجديدة التي ولدت منذ ستة أشهر، أخذت تسلك سبيل الأمم المحبة للسلام، وتعمل على أن تقوم بدورها في الحقل الدولي، وهي جديرة به، ومؤهلة إليه نظراً لعدة عوامل. لكن النظام السابق الذي كان جزاؤه الزوال والمحاكمة أقصى بلاد أتاتورك من أداء ذلك الدور... إن شعب تركيا الصديق وجد في النظام الجديد، أداة تخول له التعبير عن رأيه في حرية...»³⁵

وإضافة إلى تعرضها لموقف كل من الهند وتركيا من القضية الجزائرية، نشرت الجريدة بعض العناوين الإخبارية التي تضمنت عطف باكستان على الثورة الجزائرية³⁶ وتأييد أفغانستان لحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره³⁷، وكذا إدانة هذين البلدين لمختلف الأعمال الإجرامية المرتكبة من طرف القوات الاستعمارية في الجزائر.

3. تتبعها لتطورات مواقف بعض الدول الغربية والشرقية من القضية الجزائرية:

1.3 موقف الولايات المتحدة الأمريكية:

أخذ الموقف السياسي الأمريكي من القضية الجزائرية حصة الأسد في اهتمامات الجريدة موضوع الدراسة، وذلك في إطار متابعتها لتطورات مواقف الدول الغربية من هذه القضية التي شكل فيها المعسكر الغربي الرأسمالي السند الرئيسي لفرنسا، إذ بعد أن وجدت هذه الأخيرة نفسها في موقف عسكري حرج، إثر اشتداد لهيب الثورة التحريرية في الجزائر، شرعت في طلب الدعم والمساعدة العسكرية والمالية من حلفائها، وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية،

التي بنت موقفها من القضية الجزائرية على اعتبارات تنطلق من ضرورة تجسيد التزامات التضامن والتحالف التي تقرضها عضوية البلدين في الحلف الأطلسي.³⁸

وعلى الرغم من أن الموقف العلني الأمريكي من القضية الجزائرية اتسم بالغموض، حيث انتهجت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة الكيل بمكيالين، وأقدمت على إثارة حفيظة حليفها فرنسا في العديد من المرات³⁹، إلا أن حجم الأموال والمساعدات العسكرية التي أخذت تتدفق من الولايات المتحدة الأمريكية نحو فرنسا، منذ اندلاع الثورة التحريرية، كشفت حقيقة الموقف الرسمي الأمريكي المتضامن مع فرنسا سياسيا وعسكريا⁴⁰، وهو الأمر الذي حاولت صحيفة "العمل" فضحه وإمطة اللثام عنه، حيث تناولته بالتنديد والاستنكار في العديد من الافتتاحيات والعناوين الإخبارية.

وفي هذا الصدد نشرت في عددها الصادر يوم 8 أبريل 1956 مقالا، أدانت فيه الموقف الذي أعلن عنه السفير الأمريكي بفرنسا دوغلاس ديلون *Douglas Deyllon* والذي عبّر فيه بكل صراحة عن تأييد حكومة بلاده للسلطات الفرنسية في حربها ضد الجزائر، حيث رفضت الجريدة هذا الموقف ونددت به وأبدت سخريتها منه قائلة: «... وإذا كان السفير الأمريكي ديلون عبّر منذ أيام في باريس في مبالغة سافرة عن تأييد الولايات المتحدة الأمريكية للحكومة الفرنسية اتجاه الجزائر التي تعتبرها الولايات المتحدة الأمريكية في قوله قطعة من فرنسا، وهو أمر لم يعد يؤمن به حتى الفرنسيون أنفسهم...»⁴¹

وفي تفسيرها لهذا الموقف أرجعت الجريدة خلفيات التأييد الأمريكي لفرنسا إلى مجموعة من الاعتبارات، يأتي في مقدمتها ارتباط الدولتين في إطار الحلف الأطلسي، الذي يسعى إلى مواجهة القوى الشيوعية وضرب الحركات التحررية في مناطق النفوذ الاستعماري. كما حذّرت الجريدة من هذا الموقف، ونهت السلطات الأمريكية إلى ما قد ينجر عن سياسة مجاملة فرنسا- خشية غضبها- من خسائر مادية ومعنوية، تؤدي إلى تراجع هيبة الولايات المتحدة الأمريكية وتقهر مكانة المعسكر الغربي، وأكدت على أن تدخل هذا الأخير وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية للضغط على فرنسا، وحملها على منح الاستقلال للجزائريين، إنما سيكون في مصلحته ومصلحتها قبل كل شيء، حيث قالت بهذا الخصوص: «... غير أن هناك اعتبارا طغى على جميع تلك الاعتبارات، وهو انتساب فرنسا إلى منظمة الأطنطبي، ومقامها في الصف الأول من الدفاع ضد الخطر الشيوعي، وذلك الاعتبار جعل الحكومة الأمريكية تساند بالفعل الحكومة الفرنسية في هيئة الأمم المتحدة، عند الاقتراع على لائحة تحمل فرنسا على الاعتراف للشعب الجزائري بحقه في الاستقلال... إن مجاملة فرنسا خشية تهديدها ووعيدها، وكل من كان مطلعاً يعلم أن ذلك إنما هو شأن الأقلية الرجعية، التي لا تراعي مصلحة فرنسا الحقيقية، والنتيجة هي مواصلة الحرب، وعجز فرنسا المالي، واندفاع قواها المادية والأدبية إلى التهلكة، وضعف الشق الغربي ماديا وأدبيا من ورائها، وأما مصارحتها بالحقيقة والواقع وحملها على إيقاف القتال، وفتح أبواب المفاوضة لتصميم علاقات مبنية على الحرية والاحترام، ففي ذلك اقتصاد في خسائر الأرواح والأموال...»⁴²

وبعد مضي ثلاثة أشهر على تصريحات السفير الأمريكي في باريس جاءت زيارة كريستين بينو *Christin Pineau* وزير خارجية فرنسا إلى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث حصل مرة أخرى على تأييد ومساندة الحكومة الأمريكية لفرنسا في حربها ضد الجزائر، الأمر الذي اعتبرته بعض الصحف العالمية تأييدا مؤقتا، مشيرة إلى أن الأوساط السياسية الأمريكية ليس لديها القدرة الكافية للصدوم أكثر في وجه التأثيرات الخارجية والداخلية، إن لم تجد فرنسا حلا جذريا للقضية الجزائرية، ومؤكدة على أن الحكومة الأمريكية يتعذر عليها التماهي في معارضة الرأي العام الأمريكي المساند لهذه القضية⁴³. وهو نفس الرأي الذي ذهبت إليه جريدة "العمل" محاولة فضح ألاعيب السياسة الأمريكية القائمة -حسب رأيها- على الاجتهاد في عدم التشهير بمساندتها للحكومة الفرنسية، والحرص على إرداف مساندتها هذه، بالتعبير عن ثقتها الكبيرة في عمل السلطات الفرنسية على إيجاد حل سلمي عادل للقضية الجزائرية.⁴⁴

واصلت العمل متابعاتها الاخبارية لتطورات الموقف الأمريكي من القضية الجزائرية، فحاولت تسليط الضوء على تفاعل بعض الشخصيات السياسية الأمريكية مع هذه القضية ومنها السيناتور جون كينيدي *John Kennedy*⁴⁵، الذي نشرت بخصوص موقفه من القضية الجزائرية مقالا نشرته في عددها الصادر يوم 03 جويلية 1957، تناولت فيه بالتحليل والنقاش البيان الذي عرضه أمام مجلس الشيوخ الأمريكي بخصوص قضية الجزائر، فأوضحت انتقاده اللاذع

تطورات الموقف الدولي من القضية الجزائرية في اهتمامات صحيفة

"العمل" التونسية (1954-1962)

للحكومة الفرنسية بسبب تقاعسها في وضع حد للحرب التي تشنها على الشعب الجزائري، وتأنيبه الحكومة الأمريكية على مواقفها المنحازة والداعمة لفرنسا، وامتناعها عن استعمال نفوذها للتدخل في حل المشكل الجزائري.⁴⁶ ومن جهة أخرى أوضحت الجريدة تحذير السيناتور كيندي حكومة بلاده من العواقب الدولية الخطيرة، التي ستفرزها الحرب القائمة في الجزائر، والتي سوف تعمل على إضعاف النفوذ الغربي في منطقة الشمال الإفريقي، وتمكين القوى الشيوعية من استمالة دول هذه المنطقة إلى صف مذهبها الشيوعي.⁴⁷

وفي تناولها لرد فعل الحكومة الأمريكية على مطالب كيندي ومواقفه بخصوص الثورة الجزائرية، أظهرت الجريدة رفض وزير الخارجية الأمريكي لمحتوى هذا الخطاب، وتعبيره عن استعداده الدائم لمعارضة كل محاولة في الكونغرس الأمريكي، تهدف إلى الضغط على الحكومة الأمريكية، للموافقة على طلب جبهة التحرير الوطني في سعيها لفصل الجزائر عن فرنسا.⁴⁸

ثم حاولت "العمل" بعد ذلك إبراز مكاسب خطاب كيندي، وتأثيره على الموقف الأمريكي اتجاه القضية الجزائرية فصرحت - نقلا عن جريدة لوموند الفرنسية - بأن هذا الخطاب، أفرز حيرة في الأوساط السياسية الأمريكية التي أصبحت تظهر التذمر من سياسة التعنت الفرنسي إزاء المشكلة الجزائرية، فقالت: «... يعرف الفكر العام الأمريكي اليوم المشكلة الجزائرية وخفاياها، معرفة تكاد تكون دقيقة، فبعد الهجوم العنيف الذي شنته كيندي مؤخرا على السياسة الفرنسية في الجزائر، والهيجان الذي أحدثه في الجو السياسي العالمي، تهتم الصحافة الأمريكية بدورها بالقضية الجزائرية، وتتنشر عنها هذا الأسبوع مقالات ويستخلص من هذا كله أن أمريكا بدأت تظهر الملل والقلق من التعنت الفرنسي...»⁴⁹

واصلت "العمل" متابعتها الاخبارية لتطورات الموقف الأمريكي من قضية الجزائر، ونقلا عن صحيفة "نيويورك هيرالد تريبيون" الأمريكية، نشرت مقالا أظهرت فيه رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في زهاب كل من قادة الثورة التحريرية والحكومة الفرنسية، إلى إجراء مفاوضات لإيجاد حل سلمي عادل للقضية الجزائرية، وقد فسرت الجريدة لجوء الولايات المتحدة الأمريكية إلى مثل هذه الحلول التي كانت ترفضها سابقا، والتي قد تتسبب في فتور علاقتها مع فرنسا، بسعي الحكومة الأمريكية لحماية وإنقاذ بلدان الشمال الإفريقي من التسرب الشيوعي، بعد تعنت السلطات الاستعمارية الفرنسية ورفضها الانصياع لأوامرها وتوجيهاتها.⁵⁰

ثم راحت "العمل" بعد ذلك تحذر الولايات المتحدة الأمريكية من مغبة الاستمرار في مجارة السلطات الاستعمارية الفرنسية، فيما ترتكبه من جرائم ضد الإنسانية في الجزائر، مشيرة إلى ما قد ينجر عن ذلك من تهديد لمصالح المعسكر الغربي وتشويه لصورته في المناطق المستعمرة، في الوقت الذي يسعى فيه الاتحاد السوفياتي لكسب ود وتأييد شعوب هذه المناطق واستقطابها في صف مذهب الشيوعي.⁵¹

ويبدو أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت قد استشعرت هذا الخطر، وهو ما تفسره مواقفها المتذبذبة والمتناقضة إزاء قضية الجزائر - خاصة بعد وصول الجنرال دي غول إلى الحكم - إذ ما كادت الحكومة الأمريكية تعلن عن مواقفها المؤيدة للمبادرات التي جاء بها هذا الأخير لحل المشكلة الجزائرية⁵²، حتى أصبحت - وبعد مضي فترة قصيرة على تسلمه السلطة - تعبر عن فقدان أملها في قدرته على حل هذه القضية، وهو ما أكدته "العمل" وحاولت أن توضحه في مقال نشرته في عددها الصادر يوم 20 جوان 1959، ومما جاء فيه: «... لقد تبين أن المسؤولين الأمريكيين في وزارة الخارجية الأمريكية، فقدوا ثقتهم في الجنرال ديغول في قيامه بإيجاد حل للقضية الجزائرية... وتواجه وزارة الخارجية أزمة إتجاه إيجاد حل للقضية، ففي العام السابق كان المسؤولون في الخارجية الأمريكية، يؤكدون أن ديغول إذا ما سنحت له الفرصة، قد يستطيع إيجاد حل لقضية الجزائر، وأما الآن فلم يعد هذا التفكير سائدا بين رجال وزارة الخارجية، فالسياسة الغامضة التي يتبعها الجنرال ديغول في دمج الجزائر بفرنسا، في نظر الأمريكيين المسؤولين هي سياسة غير حكيمة، ولن تؤدي إلى حل سلمي للقضية، ولون أن هذا الموقف الأمريكي لم يصرح به علانية بعد...»⁵³

وفي مقال آخر حاولت "العمل" أن تبرز التطور الكبير الذي شهده الموقف الأمريكي من قضية الجزائر، والذي تحول - حسب رأيها - من مجرد شعور بالحرج إزاء السلطات الاستعمارية الفرنسية، لعدم نجاحها في إيجاد حل سلمي لهذه القضية، إلى رفض الولايات المتحدة الأمريكية دعم الموقف الفرنسي خلال مناقشة القضية الجزائرية في الدورة الرابعة عشر لانعقاد الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة سنة 1959⁵⁴، وهو الأمر الذي أثار حفيظة وازعاج وغضب

الحكومة الفرنسية.⁵⁵ إن هذا الموقف المفاجئ للولايات المتحدة الأمريكية تدعّم وتبلور أكثر، بعد الخطاب الذي ألقاه الرئيس الأمريكي إيزنهاور أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1960، والذي أعلن من خلاله عن تأييده الكامل لحق الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها، وهو الموقف الذي رحبت به "العمل" وعلّقت عليه أمالا كبيرة، راجية أن لا يكون مجرد خطاب للتمويه وذر الرماد في العين.⁵⁶ وأن لا يكون مصيره كمصير خطاب الرئيس الأمريكي ولسن في مؤتمر الصلح 1919.

2.3 موقف الاتحاد السوفياتي:

تميزت مواقف بلدان المعسكر الشرقي الشيوعي من الثورة التحريرية ببعض التردد في مراحلها الأولى، وذلك انطلاقا من مواقف الاتحاد السوفياتي التي كان يشوبها التحفظ تجاه هذه الثورة، نظرا لعلاقات الود والتقارب التي كانت تربطه بفرنسا في بداية الخمسينات، وسعيا منه لكسب تأييدها وإحداث القطيعة بينها وبين حلفائها في المعسكر الغربي.⁵⁷ غير أن اتساع نطاق الثورة التحريرية وتزايد انتصاراتها، مع دخول القضية الجزائرية مرحلة التدويل، إضافة إلى الدعم المطلق الذي حظيت به فرنسا من طرف حلفائها، جعل الدول الشيوعية تعيد حساباتها، فوجدت فيها الثورة الجزائرية بعد ذلك السند الرئيسي، حيث لم تتردد في مدها بشتى أنواع الدعم المادي والمعنوي.⁵⁸ وهي المواقف التي حاولت الجريد موضوع بحثنا إبرازها، ولفت انتباه الرأي العام إلى التغيرات الإيجابية التي طرأت عليها، خاصة مواقف الاتحاد السوفياتي التي حرصت على متابعة مستجداتها، وذلك بحكم تزعم هذا البلد للمعسكر الشرقي الشيوعي، الذي كانت دوله تحرص في بناء مواقفها من القضية الجزائرية على الالتزام بمواقف لا تتعارض مع الموقف السوفياتي من ذات القضية..

وفي هذا الإطار نشرت جريدة "العمل" في عددها الصادر يوم 27 مارس 1958، مقالا أوضحت فيه استنكار الأمين العام للحزب الشيوعي السوفياتي نيكيتا خروتشوف⁵⁹ للسياسة الاستعمارية الفرنسية المتبعة في الجزائر، وتنديده بحرب الإبادة التي تشنها فرنسا على الشعب الجزائري، كما أوضحت فيه استغرابه من هذه السياسة التي تسلكها دولة، لطالما رفعت شعار المساواة وتغنّت بشعارات الحرية والديمقراطية، فقالت: «...وبعد أن أبدى خروتشوف استغرابه من تلك السياسة التي يسلكها شعب عرفه التاريخ ثوريا، ومحبا للحرية والديمقراطية، خلص بعد ذلك للحديث عن الحرب الجزائرية، فقال: لقد مرت عدة أعوام واصلت خلالها الحكومات الفرنسية المتعاقبة، حربا استعمارية في الجزائر، محاولة تدعيم الاستعمار في تلك الربوع، وتقوية ساعد العبودية...»⁶⁰

ثم استطردت الجريدة موضحة وجهة نظر خروتشوف حول مصير الحرب القائمة في الجزائر، فأشارت إلى تحذير هذا الأخير السلطات الاستعمارية الفرنسية، من مغبة الاستمرار في سياسة العناد وتعنتها في ممارسة السياسة التي تسلكها بالجزائر، والتي سوف تنتهي بها إلى الخسارة والهزيمة دون شك، فقالت بهذا الخصوص: «...ثم أكد على أن فرنسا ستجبر في آخر الأمر على الرجوع على أعقابها، وستكون الهزيمة ماثلا في الجزائر، إذا لم يتب قادتها إلى رشدهم، ولم يقيموا الدليل على حكومتهم، وإنه يعتقد أنه في صورة ما إذا سلك القادة الفرنسيون مسلكا قويا فإنهم سيجنبون وطنهم خسارة كبيرة...»⁶¹

وفي مقال آخر ثمنت الجريدة الدعم والتأييد الذي أحرزه قادة جبهة التحرير الوطني لقضيتهم من طرف رئيس حكومة الاتحاد السوفياتي نيكيتا خروتشوف، وذلك بعد اللقاء الذي جمعهم به في العاصمة السوفياتية موسكو في أكتوبر 1960، والذي عبر لهم فيه -حسب ما ورد في الجريدة- عن تأييده الكبير وتضامنه الواسع مع ما يحمله ويهدف إليه مشروعهم الثوري فقالت: «...أحرز الجزائريون على تأييد مسيو نيكيتا خروتشوف المطلق لقضيتهم... ويبدو من خلال نتائج هذه المحادثة أن الاتحاد السوفياتي سيكون في طليعة الدول التي ستدافع عن القضية الجزائرية، وذلك خلافا للموقف المتحيز الذي لازمه في السنوات الماضية...»⁶²

كما حاولت الجريدة إبراز المكسب الذي حققته الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بحصولها على إقرار الاتحاد السوفياتي سنة 1960، والذي أرجع إقراره بهذه الحكومة إلى إقرار الجنرال ديغول نفسه بها بعد قبوله التفاوض معها، فقالت في هذا الصدد: «...ثم عبر الرئيس خروتشوف عن تمنياته للشعب الجزائري، فأعلن إقراره فعليا بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ومضى الرئيس السوفياتي يقول: ونحن ننتبّع باهتمام بالغ كفاح الشعب الجزائري

تطورات الموقف الدولي من القضية الجزائرية في اهتمامات صحيفة

"العمل" التونسية (1954-1962)

البطل، ونعطف عليه، ونؤيده، لأنه يخوض غمار حرب عادلة، وقد اعترفنا بالحكومة الجزائرية، وبدا لي أن أكرر هذا الاعتراف، على أن الحكومة الفرنسية نفسها قد اعترفت بالحكومة الجزائرية عندما أجرت معها عدة اتصالات...»⁶³ وفي تحديدها لخلفيات هذا التغير الذي طرأ على مواقف الاتحاد السوفياتي اتجاه المسألة الجزائرية، أرجعت الجريدة أسبابه إلى تنافس كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي في نطاق الحرب الدائرة بينهما، لكسب ود الشعوب المستعمرة واستقطاب دولها لصف إحدى الدولتين بعد تحقيقها للاستقلال، وقد أوضحت الجريدة ذلك بقولها: «... ويرجع هذا التغير في الاتجاه السوفيتي إلى أن هذه السنة هي سنة إفريقيا، واهتمام الكتلتين بأقطارها الحرة والمستعمرة، وإلى رغبة الاتحاد السوفيتي في وضع الولايات المتحدة الأمريكية في موقف حرج...»⁶⁴

وفسّرت هذا التغير في مقال آخر بالانتصارات التي حققتها الثورة الجزائرية، والتي جعلت دول العالم وشعوبه تخضع للأمر الواقع، وتعترف بعدالة القضية الجزائرية، فقالت: «... لكن الواقع الذي يبرز من التحليل الرصين لعناصر الموضوع، يدفع إلى الاعتقاد بأن حكومة موسكو عندما قررت اختيار موقفها العلني الجديد من قضية الجزائر، إنما قرأت حسابا دقيقا لظروف القضية الجزائرية حاليا، وأفاق تطورها المقبل... فإن موسكو لم تعد تجهل أن قضية الجزائر أصبحت القضية التي تبلور وتجسم الكفاح الإفريقي في العالم، وأن ستة سنوات من الصراع المستميت، ضد دولة تعتبر من بين العظام الخمسة، من شأنه أن يزيل عدم الاكتراث في العالم ويثير اهتمام كل شعب...»⁶⁵

كما أرجعته في مقال آخر إلى خيبة أمل الاتحاد السوفياتي في إمكانية تصدع صفوف المعسكر الغربي، على إثر الإستقرار الذي شهدته العلاقات الفرنسية الأمريكية، وذلك بعد الخلافات التي ظهرت بين البلدين⁶⁶، والتي كان الاتحاد السوفيتي قد بنى مواقفه المؤيدة لفرنسا - في المرحلة الأولى من الثورة - عليها، أملا في تعزيز فرص انعزال فرنسا عن حلفائها من دول المعسكر الغربي، حيث قالت الجريدة في هذا المضمرة: «... فالأمل كان معقودا في موسكو على انعزال ديغول عن حلفائه، لكن زوال هذا الأمل أولا، ثم ظهور ديغول شيئا فشيئا في مظهر الأسير للقوى الاستعمارية، وأخيرا خيبة الأمل في العالم كله، بعد خدعة سياسة تقرير المصير، وتهرب دي غول من تطبيقها بصورة نزيهة، دفعت حكومة موسكو إلى مراجعة موقفها بشكل أخذ يتضح في هذه الأيام...»⁶⁷

4. متابعتها لتطورات مناقشة القضية الجزائرية في الهيئة الأممية:

اعترضت القضية الجزائرية في طريق عرضها للمناقشة في الجمعية العامة للأمم المتحدة عدة عراقيل، حيث اعتبرت الجزائر من الوجهة القانونية مقاطعة فرنسية، ولذلك فليس من اختصاص الأمم المتحدة التدخل فيها، لأن ذلك يعد خرقا لقوانينها وميثاقها الذي يمنع التدخل في القضايا الداخلية للدول الأعضاء.⁶⁸

ورغم هذه العراقيل واصلت جبهة التحرير الوطني والدول العربية والإسلامية المتضامنة مع القضية الجزائرية، مساعيها الدبلوماسية في مطالبة مجلس الأمن الدولي بالتدخل لحل هذه القضية، التي أصبحت تهدد الأمن والسلم العالميين،⁶⁹ وذلك بالإسراع في إدراجها للمناقشة في جلسات الجمعية العامة للأمم المتحدة. ومن هذا المنطلق وبعد مجهودات ومسااعي حثيثة بذلت في هذا السبيل، تم طرح القضية الجزائرية ولأول مرة في جدول أعمال الدورة العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1955 رغم إمساك مكتب الجمعية الذي رفض التوصية الداعية لمناقشة هذه القضية، باعتبار أن طلب إدراجها للمناقشة لم يكن إلا بفارق صوت واحد، حيث صوتت 28 دولة لصالح القضية، مقابل تصويت 27 دولة أخرى ضدها.⁷⁰

ورغم أن الجريدة موضوع ورقتنا البحثية كانت حديثة عهد باستئناف صدورها في 25 أكتوبر 1955، بعد توقف دام أكثر من سبعة عشر عاما، إلا أنها أبت إلا أن تتعرض لهذه الأحداث، وتبدي وجهة نظرها إزاء القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها العاشرة بشأن قضية الجزائر، فنشرت بهذا الخصوص مقالا في عددها الصادر يوم 05 أكتوبر 1956، وجّهت فيه سهام نقدها للوفد الفرنسي الذي مثل الحكومة الفرنسية في جلسات هذه الدورة، واستنكرت مواقفه المعيرة عن وجهة نظر حكومة بلاده، القائلة بعدم اختصاص الأمم المتحدة في النظر في القضية الجزائرية، كونها قضية داخلية من مشمولات أنظار فرنسا وحدها دون سواها، كما عبّرت الجريدة عن رفضها القاطع للقرار الذي اتخذته هذا الوفد بانسحابه من جلسات الجمعية احتجاجا على إدراج القضية الجزائرية للمناقشة⁷¹، وهو الموقف الذي وصفته بالموقف المتطرف، حيث قالت بخصوص هذا الموضوع: «... في السنة الماضية كان على رأس وزارة خارجية فرنسا المسيو بيناي وهو زعيم من زعماء الحزب الذي اتخذ الاعتدال عنوانا له، والتطرف في المسائل

الاستعمارية منهاجا وطريقا، وقد تولى بوصفه وزير خارجية فرنسا ورئيس وفدها لدى الأمم المتحدة الدفاع عن وجهة نظر بلاده في قضية الجزائر، بعد أن رسمت في جدول أعمال الجمعية العمومية، وادعى أنها من مشمولات أنظار فرنسا وحدها، وأرعد وأبرق وتناسى ما ينص عليه دستور الأمم المتحدة عن حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها، واختيار النظام الحكم الذي ترتضيه، وبارح قاعة الجلسات العامة معلنا انسحاب وفد فرنسا من الجمعية العمومية...»⁷²

ثم استطردت الجريدة في انتقادها لهذا الموقف، الذي جعل الجمعية العامة للأمم المتحدة تقرر سحب القضية الجزائرية من جدول أعمالها، ومن جهة أخرى نوهت الجريدة بالانتصار الذي حققته هذه القضية في هذه الدورة، ذلك أن مجرد إدراجها في جلسات الجمعية العامة على حد تعبير الجريدة، يعتبر تقنيًا لوجهة النظر الفرنسية القائلة بأن المسألة الجزائرية هي مسألة فرنسية داخلية.⁷³

وفي مقال آخر نشرته بعد عقد الجمعية العامة للأمم المتحدة لجلسات دورتها الحادية عشر، أكدت الجريدة أن القضية الجزائرية أخذت أهمية متزايدة في هذه الدورة مقارنة بالدورة السابقة، حيث صادقت الجمعية بالإجماع على قرار يعرب عن أمله في الوصول إلى حل سلمي عادل لقضية الجزائر، رغم المواقف السلبية التي تبنتها فرنسا بعدم مشاركتها في التصويت على هذه القضية، وهو القرار الذي رحبت به الجريدة وعبرت عن استبشارها به كونه غنم – على حد تعبيرها- أحرزته القضية الجزائرية، وجاء ليضع حدا لجميع المناورات الفرنسية، التي وقعت لحمل المنظمة الأممية على إعلان عدم أهليتها للنظر في هذه القضية.⁷⁴

كما رحبت الجريدة في مقال آخر بالقرارات التي اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثانية عشر بخصوص قضية الجزائر، منوهة بالتأييد الذي ظفرت به وبالتطورات المحسوسة التي شهدتها المواقف الدولية تجاهها، رغم المجهودات التي بذلتها الوفود الدعائية المرسلّة من طرف الحكومة الفرنسية إلى بعض دول آسيا وأمريكا اللاتينية، لإقناعها بضرورة تأييد الموقف الفرنسي أثناء مناقشة القضية الجزائرية.⁷⁵ أما عن فحوى القرارات التي اتخذت بشأن القضية الجزائرية في هذه الدورة، أشارت العمل إلى اعراب الجمعية العامة للأمم المتحدة عن قلقها من تطورات الوضع بالجزائر، وعن أملها في أن يقع الشروع في محادثات بين الطرفين الفرنسي والجزائري، وذلك بواسطة كل من تونس والمغرب الأقصى.⁷⁶

واصلت جريدة العمل متابعتها الاخبارية لتطورات ملف مناقشات القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة وعن مستجدات مناقشة هذه القضية في الدورة الثالثة عشر لانعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة، قالت الجريدة أن الأحكام والقرارات التي صدرت بشأن المسألة الجزائرية في هذه الدورة، كانت أحكاما قاسية على المنظومة الاستعمارية الفرنسية، حيث صادقت الجمعية على لائحة تعترف ضمينا بتمثيل الحكومة المؤقتة للشعب الجزائري، وتعترف بحقه في الحرية والاستقلال، وتدعو طرفي النزاع إلى ضرورة الشروع في عملية التفاوض قصد الوصول إلى حل يتماشى وميثاق الأمم المتحدة، رغم المناورات التي لجأ إليها الوفد الفرنسي بإعلانه عن عدم مشاركته في التصويت والمناقشات، وقد أبدت الجريدة ارتياحها الكبير لهذه القرارات، واعتبرتها انتصارا قويا سيدفع بالقضية الجزائرية نحو طريق الانفراج.⁷⁷

وعن الدورة التي تليها وهي الدورة الرابعة عشر للجمعية العامة للأمم المتحدة التي انعقدت في ديسمبر 1959، نشرت الجريدة مجموعة من المقالات، حاولت من خلالها إبراز التقدم المحسوس الذي أحرزته القضية الجزائرية في هذه الدورة أيضا، بفضل الضغط الذي مارسه الرأي العام العالمي على المنظمة الأممية، والذي جعلها تعترف للشعب الجزائري بحقه في تقرير مصيره، وتدعو إلى ضرورة فتح محادثات من أجل الشروع في تنفيذ هذا المبدأ.⁷⁸

ورغم استبشارها بقرارات هذه الدورة واعتبارها انتصار آخر حققته القضية الجزائرية، إلا أن الجريدة عبرت عن جهة أخرى عن أسفها لعدم ذكر هذه القرارات للحكومة الجزائرية المؤقتة كطرف ممثل للشعب الجزائري، واقتصارها على ترديد مقترحات ديجول التي لم ترضى بهذه الحكومة كممثل وحيد لهذا الشعب، فقالت: «...لا بد أن يحفظ التاريخ لمنظمة الأمم المتحدة اقتراح جمعيتها العامة بشأن الجزائر يوم السبت الماضي، ولا بد أن نذكر موقف الدول الكبرى ومن لفي لفها من الدول الآسيوية، نعم نذكره لأمد بعيد... وهل من فائدة في التتويح باعتدال الكتلة الإفريقية والآسيوية، ولم يبق في لائحتها إلا ما يردد عروض الجنرال دي غول نفسها، بمعنى حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، وفتح

تطورات الموقف الدولي من القضية الجزائرية في اهتمامات صحيفة

"العمل" التونسية (1954-1962)

المحادثات من أجل تنفيذه ورضيت بحذف عنصر هام وهو ذكر الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية طرفا ثانيا ممثلا للشعب الجزائري...»⁷⁹

وقد أرجعت الجريدة هذا التراجع الذي سجل على مستوى الهيئة الأممية بخصوص قراراتها المتعلقة بالقضية الجزائرية وتمثيل الحكومة المؤقتة لها، إلى إمساك بعض الدول الغربية عن التصويت لصالح هذه القضية، كالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا اللتين حرصتا على الوقوف إلى جانب حليفتيهما فرنسا، في عدم الاعتراف بالحكومة المؤقتة كممثل وحيد للشعب الجزائري، حيث انتقدت الجريدة موقف هذين البلدين، ووصفته بالموقف السلبي، واعتبرته سببا في امتناع عدد كبير من الدول عن التصويت لصالح القضية الجزائرية، كما فسرت موقفهما هذا بسعيهما إلى توحيد آراء ومواقف دول المعسكر الغربي إزاء المشاكل التي تواجهها دوله وذلك للحفاظ على وحدته في إطار صراعه ضد المعسكر الشرقي الشيوعي.⁸⁰

وفي حرصها الدائم على تتبع جديد القضية الجزائرية في الهيئة الأممية نشرت "العمل" في عددها الصادر يوم 20 ديسمبر 1960 مقالا آخر، ثمنت فيه الانتصار الكبير الذي ظفرت به هذه القضية في الدورة الخامسة عشر لإنعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة، وهي الدورة التي تطرح فيها القضية الجزائرية للمرة السادسة على منابر الأمم المتحدة، حيث حصلت فيها على تأييد أغلب الدول الآسيوية وإفريقية ودول أمريكا اللاتينية، بعدما كانت في الدورات السابقة تحظى بدعم الدول العربية وبعض الدول الإسلامية فقط.⁸¹

وعن التطورات التي شهدتها القضية الجزائرية في آخر دورة طرحت فيها للنقاش أمام هيئة الأمم المتحدة وهي دورة سنة 1961، قبل أن تدخل الجزائر في الدورة التي تليها أي دورة 1962 وهي تحمل أوراق اعتمادها كدولة كاملة السيادة، لتحتل مقعدها كعضو في هيئة الأمم المتحدة، نوهت الجريدة في أحد مقالاتها المنشورة بالعدد الصادر يوم 21 ديسمبر 1961 بالانتصارات الساحقة التي أحرزتها القضية الجزائرية في هذه الدورة، والمتمثلة في مصادقة الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية 62 صوتا وبدون معارضة وبإجماع 38 دولة عن التصويت على لائحة إفريقية آسيوية طالبت الحكومة الفرنسية والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية باستئناف المفاوضات، قصد تحقيق استقلال الجزائر واستعادة سيادتها الوطنية.⁸² كما أشادت الجريدة بتحقيق القضية الجزائرية لهذا الانتصار، رغم المناورات التي قام بها الوفد الفرنسي بعدم مشاركته في المناقشات التي دارت حولها، وسعيه لإقناع بعض المندوبين في الأمم المتحدة، بعدم التصويت لصالح اللائحة الخاصة بالجزائر، بحجة أنها تحوي نقاطا تعرقل مساعي الجنرال ديغول في إيجاد حل سلمي للقضية الجزائرية.⁸³

6. خاتمة :

تجاوبت صحيفة العمل التونسية مع مختلف التطورات التي شهدتها المواقف الدولية إزاء القضية الجزائرية، حيث حاولت تسليط الضوء على مختلف أشكال الدعم والتأييد، التي حظيت بها هذه القضية من طرف أغلب حكومات وشعوب وهيئات ومنظمات الدول العربية والإسلامية وباركت هذه المواقف واعتبرتها منبعا لقوة الثورة المادية والمعنوية.

كما تابعت الجريدة وباهتمام كبير تطورات مواقف بعض الدول الشرقية والغربية من القضية الجزائرية، فرحبت من جهة بمواقف دول المعسكر الشرقي الشيوعي- وعلى رأسه الاتحاد السوفياتي- المؤيدة والمساندة لهذه القضية، ومن جهة أخرى شجبت مواقف دول المعسكر الغربي الرأسمالي- وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية- المؤيدة والمشجعة للسياسة الاستعمارية الفرنسية.

وكانت أهم قضية شغلت إهتمام الجريدة في هذا الإطار، هي مناقشات القضية الجزائرية في أعلى وأكبر هيئة دولية في العالم وهي هيئة الأمم المتحدة، حيث لم تتوان عن متابعة مداولاتها بخصوص هذه القضية، منذ إدراجها لأول مرة في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1955، إلى غاية آخر دورة طرحت فيها للنقاش على مائدة هذه الجمعية وهي دورة سنة 1961.

وفي هذا الإطار انتقدت الجريدة المناورات السياسية التي لجأت إليها الحكومات الفرنسية المتتالية لعرقله مناقشة القضية الجزائرية في هذه الهيئة، كتنبيهها للنظرية القائلة بأن المشكلة الجزائرية هي مشكلة فرنسية

داخلية، واتباعها لسياسة المقعد الشاغر بانسحاب وفودها من جلسات الجمعية العامة، للحيلولة دون ظفر القضية الجزائرية بعطف وتأييد الوفود الدولية المشاركة في جلسات هذه الجمعية. كما عيّرت الجريدة من جهة أخرى عن بهجتها واستبشارها بالانتصارات الدبلوماسية التي حققتها القضية الجزائرية في مختلف الدورات التي طرحت فيها للنقاش، وذلك بفضل التعاطف الدولي المتزايد معها من جهة، وانتصارات الثورة العسكرية وضغطها على المستعمر الفرنسي من جهة ثانية.

7. الهوامش:

- 1 - صحيفة يومية، وطنية، سياسية جامعة، لسان الحزب الحر الدستوري التونسي، لمؤسسها ومديرها الحبيب بورقيبة، صدر أول أعدادها في غرة جوان 1934. وكغيرها من الصحف الوطنية التونسية المناهضة للاستعمار، كانت صحيفة العمل محل مراقبة شديدة من طرف السلطة الاستعمارية الفرنسية ونظرا لمواقفها الجريئة في انتقاد السياسة الاستعمارية وفضحها، تعرضت "العمل" للتعتيل من طرف إدارة الحماية في 7 أبريل 1938، ولم تستأنف نشاطها إلا في 25 أكتوبر 1955، حيث واصلت صدورها كصحيفة يومية إلى أن توقفت عن الصدور سنة 1988. أنظر: عمر بن قفصية، أضواء على تاريخ الصحافة التونسية (1860-1870)، د ط، دار بوسلامة للطباعة والنشر، تونس، د ت ن ص 213.
- 2 - هيئة عربية دولية تضم 22 دولة عربية، تأسست في 22 مارس 1945 بالإسكندرية (مصر)، كانت في البداية تضم كل من مصر، العراق الأردن، لبنان، السعودية، سوريا واليمن، ثم انضمت إليها باقي الدول العربية بعد حصولها على الاستقلال، تهدف الجامعة العربية إلى توثيق الصلات بين الدول الأعضاء وتحقيق التعاون الاقتصادي والسياسي والثقافي بينها. للمزيد حول هذه المنظمة أنظر: أحمد بشيري، الثورة الجزائرية والجامعة العربية، ط2، منشورات ثالة، الجزائر، 2009، ص ص 15-17.
- 3 - تميزت مواقف معظم حكومات وشعوب هذه البلدان من الثورة الجزائرية بالتأييد والتضامن المطلق معها، حيث احتضنت الدول العربية من المحيط إلى الخليج هذه الثورة ودعمتها ماديا ومعنويا، منذ اندلاعها في الفاتح من نوفمبر 1954 إلى انتهائها سنة 1962 بنجاحها في تحقيق النصر واسترجاع الحرية والاستقلال، والملاحظ أنه رغم خضوع العديد من هذه البلدان للضغط والمساومة من طرف الدول الامبريالية الغربية وفي مقدمتها فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية بسبب تأييدها للثورة الجزائرية، إلا أنها ظلت متمسكة بمواقفها إزاء القضية الجزائرية ولم تحد عنها يوما لإيمانها الكبير بعدالة وشرعية هذه القضية، أنظر: مريم الصغير، مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية (1954-1962)، ط2، دار الحكمة، الجزائر، 2012، ص ص 329-330.
- 4 - جاء هذا القرار بعد تفاقم الأوضاع المزرية التي كان يعيشها الجزائريون نتيجة سياسة الاضطهاد والارهاق المسلطة عليهم من قبل الاستعمار، فبعد فشل جميع المساعي الدبلوماسية التي بذلتها الدول العربية لحل القضية الجزائرية، عمدت الجامعة العربية إلى المصادقة على قرار المقاطعة الاقتصادية والسياسية والثقافية لفرنسا، بهدف الضغط عليها لوقف عدوانها المسلط على الشعب الجزائري والاسراع في إيجاد حل لمشكلة الجزائر. أنظر: أحمد بشيري، مرجع سابق، ص 171.
- 5 - العمل، العدد 153، (19 أبريل 1956)، ص 01.
- 6 - العمل، العدد 153، نفسه.
- 7 - وهو ما حدث فعلا، حيث اضطرت العديد من الدول الغربية المتحالفة مع فرنسا، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا إلى التراجع عن سياستها الداعمة لفرنسا أمام تزايد قوة الثورة التحريرية وانتصاراتها.
- 8 - العمل، العدد 200، (14 جوان 1956)، ص 01.
- 9 - العمل، العدد 142، (08 أبريل 1956)، ص 01.
- 10 - نفسه.
- 11 - للاستزادة في موضوع حيثيات وتداعياته اتخاذ هذا القرار، راجع: أحمد بشيري، مرجع سابق، ص 170.
- 12 - العمل، العدد 200، (14 جوان 1956)، ص 01.
- 13 - ويقصد به دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة الصادر في 04 أكتوبر 1958، والذي اعتبر الجزائر قطعة تابعة لفرنسا.
- 14 - "قضية الجزائر في جامعة الدول العربية"، العمل، العدد 894، (09 سبتمبر 1958)، ص 01.
- 15 - "مجلس الجامعة العربية يصادق على لائحة تخص الجزائر"، العمل، (08 سبتمبر 1959)، ص ص 1-3.
- 16 - أبدت هذه الدول أشكالا مختلفة وواسعة من التضامن والموازية تجاه الثورة التحريرية الجزائرية التي كانت في حاجة إلى مناصرة الدول الإفريقية لها، وقد حققت في هذا الإطار مكاسب معتبرة منذ مؤتمر أكرّا، ومع استقلال مجموعة من الدول الإفريقية سنة 1960، أصبحت الجزائر قضية محورية في اهتمامات هذه الدول، وشيئا فشيئا ضمنت الثورة تأييد أغلب دول القارة الإفريقية لقضيتها في المحافل الدولية. أنظر: عبد الله مقلاتي، دور المغرب العربي وإفريقيا في دعم الثورة الجزائرية، ج2، ط1، دار السبيل، 2009، ص ص 238-239.

تطورات الموقف الدولي من القضية الجزائرية في اهتمامات صحيفة

"العمل" التونسية (1954-1962)

- 17- "أقطار إفريقيا يحيي يوم الجزائر"، العمل، العدد 758، (01 أبريل 1958)، ص 01.
- 18- انعقد هذا المؤتمر في أبريل 1958 بالعاصمة الغانية أكرا، ناقش مسائل وقضايا إفريقية مختلفة أهمها القضية الجزائرية التي أكد على وجوب دعم الدول الإفريقية لها والتضامن معها بمختلف الوسائل والأشكال. أنظر: عبد الله مقلاتي، دور المغرب العربي وإفريقيا في دعم الثورة الجزائرية، ج 2، ط 1، دار السبيل، الجزائر، 2009، ص 242.
- 19- "مؤتمر أكرا يوتي ثماره"، العمل، العدد 870، (12 أوت 1958)، ص 1-3.
- 20- نفسه، ص 3.
- 21- وهو المؤتمر الثاني للشعوب الإفريقية، انعقد بتونس أيام 25-30 جانفي 1960، ناقش مشاكل واحتياجات الثورة الجزائرية، وأعلن في ختامه عن دعمه الكامل ومساندته المطلقة لها، ولمختلف مواقف وسياسات الحكومة الجزائرية المؤقتة في نضالها من أجل استرجاع استقلال الجزائر.
- (21) - " نص اللانحة التي صادقت عليها اللجنة الإدارية لمؤتمر الشعوب الإفريقية بخصوص الجزائر"، العمل العدد 1124، (06 جوان 1959)، ص 01.
- 22- نفسه.
- 23- انعقدت أيام 4-8 أوت 1959، لقيت القضية الجزائرية في هذه الندوة دعما كبيرا ومؤازرة مطلقة من طرف مختلف الدول المشاركة فيها، حيث خرجت بتوصيات مهمة بخصوص قضية الجزائر منها الدعوة إلى ضرورة الاعتراف بالحكومة الجزائرية المؤقتة والالتزام بتقديم مختلف أشكال الدعم لها. أنظر: عبد الله مقلاتي، دور المغرب العربي وإفريقيا في دعم الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 242.
- 24- " ندوة منروفا"، العمل، العدد 1186، (19 أوت 1959)، ص 1-3.
- 25- للاستزادة في موضوع تطور مواقف دول العالم الإسلامي من القضية الجزائرية عد إلى: مريم الصغير، المواقف الدولية من القضية الجزائرية، د ط، دار الحكمة، الجزائر، 2009.
- 26- سياسي هندي، من أبرز الشخصيات التي ساهمت في صناعة استقلال الهند، ترأس المؤتمر الوطني الهندي منذ 1929، ثم شغل منصب رئيس الوزراء خلال الفترة الممتدة من (1947-1964)، يعتبر جواهر لالا نهرو من الشخصيات الفاعلة في تأسيس حركة عدم الانحياز. عد إلى: جواهر لالا نهرو، لمحات من تاريخ العالم، تر: عبد العزيز عتيق، دار المعارف، مصر، د ت ن.
- 27- العمل، العدد 183، (25 ماي 1956)، ص 1-5.
- 28- نفسه، ص 5.
- 29- لم يتضح الموقف الرسمي التركي من القضية الجزائرية منذ اندلاع الثورة التحريرية سنة 1954، حيث ظلت موالية سياسيا للغرب، وحتى لا تثير ثائرة فرنسا بقيت على نفس الموقف إلى غاية 1958، انضمت إلى الدول الأربعة والعشرون التي طالبت بتسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، وقد انحصر موقف تركيا من القضية الجزائرية بداية من هذه السنة في الدعم السياسي فقط، ورغم إعلانها عن موقفها الرسمي المؤيد للقضية الجزائرية، اعتمدت تركيا أسلوب الإرضاء والمهادنة مع فرنسا، ومع تزايد وتيرة الاعترافات المتتالية بالقضية الجزائرية بحلول سنة 1960، وجدت الحكومة التركية نفسها مجبرة كدولة إسلامية على الاعتراف للشعب الجزائري بحقه في تقرير مصيره، فكان لها أن وافقت على أن يكون للحكومة المؤقتة ممثلا في تركيا، وهو السيد عمر أوعمران، كما وافقت على تأسيس لجنة لإعانة الشعب الجزائري في تركيا. أنظر: مريم الصغير، المواقف الدولية من القضية الجزائرية، مرجع سابق، ص 266 - 272. وللمزيد في موضوع الموقف التركي من القضية الجزائرية عد إلى: وهيبه قطوش، الثورة الجزائرية في الصحافة التركية (1954-1962)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر (غير منشورة)، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2016 - 2017.
- 30- رجل سياسة تركي، ترأس الجمهورية التركية خلال الفترة الممتدة من (1960-1966)، أحد ضباط كمال أتاتورك القدامى، شغل عدة مناصب في تركيا قبل أن يتراأسها أهمها قائدا للجيش التركي في الفترة (1958-1960) ورئيسا للوزراء. أنظر: عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج 4 المؤسسة العربية للدراسات والنشر، د ت ن، ص 374.
- 31- " تركيا تنظم إلى قافلة الأحرار"، العمل، العدد 1527، (20 سبتمبر 1960)، ص 01.
- 32- قائد عسكري وسياسي تركي، مؤسس الجمهورية التركية الحديثة وأول رئيس لها (1923-1938)، تبنى خلال فترة حكمه لتركيا برامج إصلاحية في السياسة والاقتصاد والثقافة، وكان يهدف إلى قومية ديمقراطية علمانية. أنظر: ماري ملزباتريك، سلاطين بني عثمان، ط 1، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، بيروت، 1986، ص 200-203.
- 33- " تركيا تنظم إلى قافلة الأحرار"، مقال سابق، ص 01.
- 34- ويقصد به نظام الرئيس محمود جلال بايار، الذي حكم تركيا خلال الفترة الممتدة من (1950 - 1960)، والذي تبنى موقفا سلبيا من القضية الجزائرية، بحكم ارتباط بلاده مع فرنسا والدول الغربية في منظمة الحلف الأطلسي.
- 35- العمل، العدد 1568، (26 نوفمبر 1960)، ص 01.

- 36 - أنظر: " فرحات عباس يحل بكراتشي للاتصال بالقادة الباكستانيين "، العمل، العدد 1079، (14 أبريل 1959)، وأنظر: " ندوة صحيفة للرئيس أيوب "، العمل، العدد 1179، (11 أوت 1959)، ص 01.
- 37 - " الجزائر في المحافل السياسية "، مقال سابق، ص 02.
- 38 - الشاذلي زقادة، مرجع سابق، ص 70.
- 39 - المجاهد، العدد 14، (15 ديسمبر 1957)، ص 03.
- 40 - الشاذلي زقادة، نفسه، ص 70.
- 41 - العمل، العدد 142، (08 أبريل 1956)، ص 04.
- 42 - العمل، العدد 527، (03 جويلية 1957)، ص 01.
- 43 - الشاذلي بن زقادة، مرجع سابق، ص 75.
- 44 - العمل، العدد 527، نفسه، ص 01.
- 45 - سياسي أمريكي، ترأس الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة الممتدة من (1961-1963)، حيث تبنى خلالها سياسة الأفاق الجديدة وهي سياسة تقوم على محاولة تحسين أوضاع السود وإزالة بقايا الميز العنصري، والتي يرجح البعض أنها كانت السبب الأساسي في مقتله بسبب ما لاقته من معارضة شديدة من طرف النظام الأمريكي. أنظر: عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج 5، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، د ت ن، ص 333.
- 46 - " القضية الجزائرية أمام مجلس الشيوخ الأمريكي "، العمل، العدد 527، (03 جويلية 1957)، ص ص 1-3.
- 47 - " السيناتور كيندي يرد على خطاب لأكوست الأخير في الجزائر "، العمل، العدد 532، (09 جويلية 1957)، ص ص 1-6.
- 48 - مصطفى طلاس، الثورة الجزائرية، د ط، دار الرائد، الجزائر، 2010، ص 329.
- 49 - " الجو السياسي الأمريكي وقضية الجزائر "، العمل، العدد 551، (01 أوت 1957)، ص 01.
- 50 - " الولايات المتحدة الأمريكية تؤيد إجراء مفاوضات بين قادة الشعب الجزائري وفرنسا "، العمل، العدد 775، (19 أبريل 1958).
- 51 - " أصل المشكلة "، العمل، العدد 1077، (11 أبريل 1959)، ص 01.
- 52 - عد إلى: العمل، العدد 1143، (03 جوان 1959)، ص 01.
- 53 - " واشنطن تفقد الأمل في ديغول "، العمل، العدد 1135، (20 جوان 1959)، ص 01.
- 54 - كان موقف الولايات المتحدة الأمريكية من القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة غير مرضي للجانبين، فإلجانب الفرنسي كان ينظر إليه على أنه دعم غير صريح وغير كاف، أما الدول الشقيقة والصديقة للجزائر كانت ترى فيه تخلي عن التكريس الحقيقي لمبدأ وحق تقرير المصير الذي تكفله القوانين والمواثيق الدولية. أنظر: علوان محمد، مداولات الجمعية العامة للأمم المتحدة حول القضية الجزائرية، تر: علي تابلت، مجلة أول نوفمبر، العدد 163، 2000، منشورات المنظمة الوطنية للمجاهدين، ص 2. ولمزيد من التفاصيل في موضوع الموقف الأمريكي من القضية الجزائرية راجع: مريم الصغير، القضية الجزائرية في المنظور السياسي الأمريكي، الحولية، العدد 5، ص ص 187-209. أو عد إلى: معمر العايب، العلاقات الفرنسية الأمريكية والمسألة الجزائرية (1942 - 1962)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر (غير منشورة)، قسم التاريخ، جامعة أبي بكر بلقايد (تلمسان)، (2008 - 2009).
- 55 - " أمريكا لا تدري ما ينبغي أنه تفعله بخصوص قضية الجزائر "، العمل، العدد 1309، (09 جانفي 1960)، ص 1.
- 56 - " أمريكا وحق تقرير المصير "، العمل، العدد 1531، (24 سبتمبر 1960)، ص 01.
- 57 - الشاذلي زقادة، مرجع سابق، ص 105.
- 58 - نفسه.
- 59 - سياسي سوفياتي، أحد أعضاء القيادة الثلاثية "الترويك" التي حكمت الاتحاد السوفياتي بعد وفاة الرئيس جوزيف ستالين سنة 1953، شغل منصب الأمين العام للحزب الشيوعي السوفيتي خلال الفترة الممتدة من (1953-1964)، صاحب مبادرة التعايش السلمي، حدثت في عهده عدة أزمات دولية أبرزها الصراع بين الشرق الشيوعي والغرب الرأسمالي أخطرها أزمة الصواريخ في كوبا سنة 1962. أنظر: عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج 6، مرجع سابق، ص 611.
- 60 - " خروتشوف يتحدث عن الجزائر "، العمل، العدد 754، (27 مارس 1958)، ص 01.
- 61 - نفسه.
- 62 - " خروتشوف يتحدث مع أعضاء الحكومة الجزائرية "، العمل، العدد 1539، (04 أكتوبر 1960)، ص 01.
- 63 - " إننا لا نخفي اعترافنا بالحكومة الجزائرية "، العمل، العدد 1551، (21 أكتوبر 1960)، ص 1-4.
- 64 - " خروتشوف يتحدث مع أعضاء الحكومة "، نفس المقال، ص 01.
- 65 - " تطورات عالمية لقضية الجزائر "، العمل، العدد 1539، (4 أكتوبر 1960)، ص 1.
- 66 - ظهرت هذه الخلافات بسبب إفراط فرنسا في استعمال أسلحة حلف الناتو ضد الثورة الجزائرية، الأمر الذي أدى إلى امتعاض الولايات المتحدة الأمريكية وقلقها، خاصة بعد إثارة هذه المسألة في الجمعية العامة للأمم المتحدة من طرف بعض الدول المتعاطفة مع القضية

تطورات الموقف الدولي من القضية الجزائرية في اهتمامات صحيفة "العمل" التونسية (1954-1962)

- الجزائرية، حيث أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية متهمة بمشاركتها الفعلية في قمع الثورة الجزائرية. أنظر: معمر العايب، العلاقات الفرنسية الأمريكية والمسألة الجزائرية، مرجع سابق، ص 189.
- 67 - "النظرة الشيوعية لقضية الجزائر"، العمل، العدد 1541، (06 أكتوبر 1960)، ص 01.
- 68 - على تابليت، "قضية الجزائر والأمم المتحدة"، مجلة أول نوفمبر، العدد 166، 2001، ص 17.
- 69 - مريم الصغير، المواقف الدولية من القضية الجزائرية، مرجع سابق، ص ص 225-226.
- 70 - "القضية الجزائرية في سبع سنوات"، العمل، العدد 1920، (22 ديسمبر 1961)، ص 02.
- 71 - جاء هذا الانسحاب على إثر الاجتماع الاستعجالي الذي عقده مجلس الوزراء الفرنسي، والذي أصدر من خلاله قرارا يقضي باستدعاء الوفد الفرنسي المشارك في الدورة العاشر للجمعية العامة للأمم المتحدة، كما أصدر هذا الاجتماع بيانا وصف اقتراح الجمعية بشأن قضية الجزائر بأنه انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة: أنظر: مريم الصغير، المواقف الدولية من القضية الجزائرية، مرجع سابق، ص 306.
- 72 - "تطورات الحوادث في شمال إفريقيا"، العمل، العدد 295، (05 أكتوبر 1956)، ص 01.
- 73 - نفسه.
- 74 - العمل، العدد 411، (17 فيفري 1957)، ص ص 1-6.
- 75 - "القضية الجزائرية في سبع سنوات"، مقال سابق، ص 02.
- 76 - جاء قرار الوساطة المغربية التونسية كاستجابة للبيان المشترك الذي أصدره الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة والملك المغربي محمد الخامس في 21 نوفمبر 1957 بالرباط، واللذين عرضا فيه على الحكومة الفرنسية التي كان يترأسها فيليكس غيار وعلى جبهة التحرير الوطني وساطتهما لحل القضية الجزائرية، للاطلاع على نص هذا البيان كاملا عد إلى: العمل العدد 901، (10 سبتمبر 1958)، ص 03.
- 77 - "القضية الجزائرية في سبع سنوات"، مقال سابق، ص 02.
- 78 - "القضية الجزائرية في سبع سنوات"، مقال سابق، ص 02.
- 79 - "الغرب مخلص لسياسته"، العمل، العدد 1288، (15 ديسمبر 1959)، ص 01.
- 80 - "ما بعد الاعتراف"، العمل، العدد 1284، (11 ديسمبر 1959)، ص 01.
- 81 - "الأمم المتحدة وقضية الجزائر"، العمل، العدد 1533، (27 سبتمبر 1960)، ص 01.
- 82 - "الجمعية العامة تصادق بدون معارضة أية دولة على اللائحة الخاصة بالجزائر"، العمل، العدد 1919، (21 ديسمبر 1961)، ص 01.
- 83 - "الجمعية العامة تصادق بدون معارضة أية دولة على اللائحة الخاصة بالجزائر"، مقال سابق، ص 1.